التحريرية

دانييل غيرين

(ترجمة : جورج سعد)

البحث عن مجتمع المستقبل

CNT - AIT حداثة

L'A

A.I.T. / I.W.A.

Asociación Internacional de los Trabajadores
(Primera Internacional)

International Workers Association
(First International)

Union, Action, Revolution

To make contact : CNT AIT 7, rue St Rémésy 31000 TOULOUSE - FRANCE
Tel / Fax : +33 (0)5 61 52 86 48
cnt.ait@wanadoo.fr
http://www.cnt-ait.org

بالتالي «حركة رجعية، مشؤومة ، ضد ـ ثورية» .

انه لمن المؤسف ان تنعتق البلدان المتخلفة من الاستبداد الخارجي لتقع تحت استبداد قوة أهلية[وطنية، من أهل البلد]، سياسية ودينية. ان ما يجب فعلُه لتحرير هذه الشعوب هو «هدم ايمان هذه الجماهير الشعبية بأي سلطة ، دينية كانت أم انسانية » . تزول المسألة الوطنية[القومية] تاريخياً امام المسألة الإجتماعية. لا سلام الا بالثورة الإجتماعية. ان نجاح ثورة وطنية معزولة هو لشيء مستحيل. وستصبح الثورة الاجتماعية ضرورياً ثورة عالمية.

بعد إزالة الإستعمار يرى باكونين فدرالية دولية من الشعوب الثورية، أكثر فأكثر اتساعاً:« يكمن المستقبل أولاً في تكوين الدولانية الأوروبية ـ الأميركية. وبعد ذلك،بعد ذلك بكثير ، ستمتزج الأمة الأوروبية ـ الأميركية الكبرى عضوياً مع الأرباض الآسيوية والأفريقية».

ان هذا التحليل يدفع بنا الى بوابة القرن الواحد والعشرين.

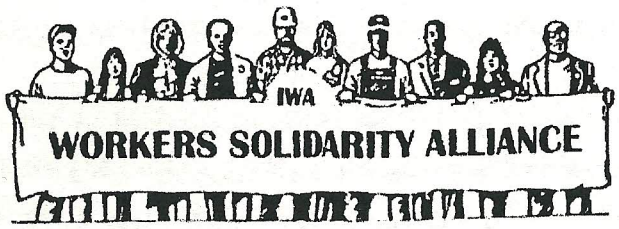

التحررية ليست طوباوية

لأنها تريد ان تكون بنَّاءَة ، فإن التحررية ترفض أولاً اتهامها باليوطوبيا. هي تستند الى المنهجية التاريخية لمحاولة اثبات ان مجتمع المستقبل ليس من ابتكارها، بل الناتج ذاته لعمل الماضي التحأرضي/souterrain/. يؤكد برودون ان «فضيلة سرية» دعمت الإنسانية، التي تمَّ سحقُها في ظل نمط التسلط الذي لا يرحم، منذ ستة آلاف سنة: «بعيداً عن الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية، كان المجتمع ينتج ببطء نظاماً جديداً ، هو التعبير عن حيويته، عن استقلاليته.

كل حكم ، ومهما كان سيئاً، يحمل بذاته نفيَهُ. انه«ظاهرة للحياة الجماعية ، التمثيل الخارجي لنمطنا الحقوقي، تجلية للعفوية الإجتماعية، تهيئة الإنسانية لحالة عليا. ان ما تبحث الإنسانية عليه وتسميه الإله هو ذاتها[تبحث عن نفسها]. وإن ما يبحث عليه المواطن في الحكم[الحكومة](...) هو ذاته ايضاً، هو الحرية». لقد أسرعت الثورة الفرنسية هذا السير المحتوم باتجاه التحرر: «منذ أن طرح آباؤنا (...) مبدئياً مسألة الممارسة الحرة لقدرات الإنسان والمواطن، في هذا اليوم أُنكرت السلطة في السماء وفي الأرض وغدا الحكم مستحيلاً، حتى طريق التفويض».

لقد قامت الثورة الصناعية بما تبقَّى. مذ ذاك صار الإقتصاد متفوقاً على الحكم، مستتبعاً له. لم يعد يستطيع الحكم التخلص من التدخل المباشر للمنتجين، ولم يعد في الحقيقة سوى ممثل لعلاقات المصالح. ثم أنهى تشكل البروليتاريا هذه السيرورة. والسلطة، رغم الاعتراضات عليها، لم تَعُد تعبّرإلا عن الاشتراكية. «ان قانون نابوليون هو غير قادر على خدمة المجتمع الجديد، تماماً كما كانت غير قادرة على ذلك الجمهورية الأفلاطونية: بعد عدة سنوات ، وبفضل العنصر الإقتصادي الذي سيضعُ أينما كان

الحقّ النسبي والمتحرك للتعاونية الصناعية محلّ الحق المطلق للملكية، سوف يعاد بالضرورة بناء هذا القصر الكرتوني كلياً .

يحيي باكونين، بدوره، ما قدّمته هذه الثورة من خدمات عظيمة وأكيدة للإنسانية ، «هذه الثورة التي لسنا الا أولادها». لقد تمّ القضاء على مبدأ السلطة[التسلط] في وعي الشعب، وغدا النظام المستوحى من الأعلى[من سلطة فوقية] أمراً مستحيلاً. يبقى علينا الآن«تنظيم المجتمع بحيث يستطيع العيش دون حكومة». للوصول الى هذا الهدف ، يستند باكونين الى التقليد الشعبي. ان الجماهير ورغم«الوصاية القمعية والسيئة للدولة[عليها]، قد نَمَّتْ في ضمنها بعفوية، عبر العصور ، جميع العناصر، او على الأقل كثيراً من العناصر الأساسية للنظام المادي والمعنوي المكوِّن للوحدة الإنسانية الحقيقية».

ضرورة التنظيم

لا تريد التحررية ان تكون مرادفاً لحالة اللاتنظيم. وبرودون هو أول من قال ان الأنرشية ليست الفوضى، بل النظام، انها النظام الطبيعي بالتعارض مع النظام المصطنع المفروض من فوق، انها الوحدة الحقيقية، مقارنة بالوحدة الخاطئة التي يولدها الإكراه. ان مجتمعا من هذا النوع« يفكر، يتكلم، ينشط كإنسان، ويحصل هذا لأن المجتمع لم يعد يقر بسلطة شخصية، لأنه بذاته، وكأي كائن منظَّم وحيّ، ومثل مفهوم اللامتناهي عند باسكال: المركز موجود اينما كان، اما المحيط[الأطراف] فهو غير موجود».

الأنرشية هي «المجتمع المنظّم، الحي»، هي« أعلى درجة من الحرية والنظام اللذين يمكن ان تصل اليهما الإنسانية». وإذا كان لبعض التحرريين رأي آخر، فإن الإيطالي أريكو مالاتستا يرد قائلاً ان«هؤلاء اعتقدوا، تحت تأثير التربية التسلطية المتلقاة، ان السلطة هي روح التنظيم الإجتماعي، ولمحاربة هذه السلطة راحوا يحاربون التنظيم الاجتماعي(...). ان الخطأ الجوهري للتحررين المعادين للتنظيم هو في اعتقادهم ان التنظيم ليس ممكناً دون سلطة ـ وتفضيلهم، بعد القبول بهذه الإفتراضية، رفض كل تنظيم، لتجنّب القبول بأدنى سلطة(...). اذا كنا نعتقد انه لا يمكن ان يكون هناك

«عندما تكون المدينة[الوطن] الجديدة قادرة على العيش باكتفاء ذاتي، فإنها سوف تعلن استقلالها بذاتها: بأي حق يمكن للمدينة الأم ان تعامل المدينة الجديدة كتابعة لها، كاستثمار، كملكية؟

«ضمن هذا الإطار رأينا في أيامنا الولايات المتحدة [الأميركية] تتحرر من أنكلترا ؛ وكذلك كندا، على الأقل واقعياً، ان لم يكن بطريقة رسمية؛ وأيضاً استراليا التي نراها في طور الانفصال، بالاتفاق والقبول التام من قبَل الوطن الأم؛ وهكذا، عاجلاً ام آجلاً ، سوف تتحول الجزائر الى فرنسا أفريقية[1]، إلا إذا استمرت إرادة الإبقاء عليها ضمن الشيوع[أي إلحاقها بفرنسا]، وذلك بواسطة القوة والبؤس، وتبعاً لحسابات ممقوتة وشنيعة».

أما باكونين فان عينه تنظر باتجاه البلدان المتخلفة. وهو يعتقد ان اوروبا الامبريالية لن«تستطيع إبقاء ثمانمائة مليون آسيوي في الإستعباد». «والشرق، هذه الرقعة التي تحتوي على ثمانمائة مليون نسمة مخدرة ومستعبدة، والتي تشكل ثلثي الإنسانية ، سيستيقظ بالتأكيد يوما وسينطلق. ولكن بأي اتجاه، ولماذا؟»

وباكونين يعلن«تعاطفه مع كل انتفاضة وطنية ضد اي قمع». وهو يقترح على الشعوب المقموعة المثال المدهش الذي تمثله انتفاضة الإسبان الوطنية ضد نابليون؛ ورغم عدم التناسب الهائل[من حيث القوة] بين المقاومين الوطنيين والجيوش الأمبراطورية، فإن المحتل لم يتمكن من ابقاء احتلاله، وبعد خمس سنوات انتهى الامر بطرد الفرنسيين من اسبانيا.

لكل شعب «الحق في ان يكون نفسه ولا احد يحق له فرض ثيابه عليه، عاداته، لغته، آرائه وقوانينه». ولكن مرة أخرى ، لا يرى باكونين إمكانية إقامة فدرالية حقيقية دون اشتراكية. وهو يتمنى ان يقوم التحرر الوطني« من أجل المصلحة السياسية والإقتصادية للجماهير الشعبية لا من اجل إرادة طامحة لتأسيس دولة نافذة». ان كل ثورة استقلال وطني«تقوم خارج الشعب وتالياً لا تستطيع تحقيق الانتصار دون الاستناد الى طبقة امتيازية[بورجوازية مثلا](...)، ستوجَّه بالضرورة ضد الشعب» وستكون

(١) يستخدم هنا برودون كلمة فرنسا للسخرية والمقصود ان الجزائر ستصبح عاجلاً ام اجلاً الجزائر الافريقية ، اي انها ستعود الى هويتها واستقلالها.(م)

ان الأممية الحقيقية ترتكز على حق تقرير المصير وعلى لازمته: حق الإنفصال. «كل فرد، كل بلدة، كل اقليم، كل منطقة، وكل وطن، كل هذه الكيانات تتمتع بحق مطلق في تقرير مصيرها، في التشارك بين بعضها او عدم التشارك، في التحالف مع من تشاء وفي قطع هذه التحالفات، دون الإلتفات الى الحقوق التاريخية المزعومة، ولا الى ما يوافق او مالا يوافق البلدان المجاورة». « ان حق الإتحاد الحر، والانفصال الحر هو الحق الأول، الأكثر أهمية بين كل الحقوق السياسية، والذي بدونه لا تكون الكونفدرالية سوى مركزة مقنعة».

غير أن هذا المبدأ، في ذهنية التحرريين، لا ينبع قطعاً من رغبة انفصالية أو انعزالية. فهم على العكس من ذلك « مقتنعون ان الانفصالات تصبح مستحيلة بعد الاعتراف بحق الانفصال، اذ ان الوحدات الوطنية، اذ تكف عن ان تكون نتاج العنف والكذب التاريخي، فإن تشكّلَها يغدو حراً». عندها ، عندها فقط،تصبح هذه الوحدات «فعلاً قوية، خصبة وغير قابلة للإنحلال».

سوف يستقرض لينين وبعده المؤتمرات الأولى للأممية الثالثة من باكونين هذا المفهوم الذي سيجعله البلشفيون قاعدة لسياستهم حول القوميات ولاستراتيجيتهم ضد الكولونيالية ـ قبل أن يغيروا اتجاههم ويعتنقوا مركزةً تسلطية وإمبريالية مُقنعة.

إزالة الإستعمار

تجدر الإشارة الى ان الفدرالية، وتبعاً لاستنتاج منطقي، تقود مؤسسيها الى استباق مشكلة ازالة الاستعمار. وبرودون اذ يميز بين الوحدة «الغالبة» والوحدة«العقلانية» فهو يرى ان كل «جسم يتجاوز حدوده الصحيحة ويميل الى غزو أجسام أخرى أو إلحاقها يفقد في النفوذ ما يربحه في الإتساع، ويتجه الى انحلاله». كلما وسّعت مدينة(اقرأ: وطن) شعوبها وأراضيها، كلما سارت نحو الطغيان وفي نهاية الأمر الى القطيعة.

«اذا أقام وطن ما بجانبه[أو] على مسافة معينة فروعاً له، مستعمرات: فإن هذه المستعمرات أو الفروع سوف تتحول الى مدن جديدة لن يكون لها مع المدينة الأم الا رابط فدرالي، أو حتى لن تحافظ على أي رابط(...).

تنظيم دون سلطة، نكون بذلك تسلطيين، لأننا نفضّل السلطة التي تعيق وتغرق الحياة في التعاسة، على اللاتنظيم الذي يجعل الحياة مستحيلة.

وفولين، التحرري الروسي الذي عاش القرن العشرين يضيف ويوضح:«يزعم تفسيرٌ خاطىءٌ ـ أو في أكثر الأحيان غير صحيح عمداً ـ ان المفهوم التحرري يعني غياب كل تنظيم. وهذا عين الخطأ. فالمسألة ليست مسألة «تنظيم» أو«لا تنظيم»، بل يتعلق الأمرُ بمبدأين مختلفين بما يخص التنظيم(...). يقول التحرريون، من الطبيعي ان يكون المجتمع منظماً، لكن هذا التنظيم الجديد(...) يجب ان يتم بحرية، إجتماعياً ، وقبل اي شيء إنطلاقاً من القاعدة. يجب ان يخرج مبدأ التنظيم ، لا من مركز مكوَّن مسبقاً للإمساك بالمجموع، بل على العكس من ذلك يجب ان يخرج من كل النقاط ، ليصل الى عِقَد تنسيق، هي مراكز طبيعية معدَّة لوصل كل النقاط بعضها ببعض(...). اما «التنظيم» الآخر المنسوخ على مجتمع القمع والإستغلال القديم(...) فهو ينقل كل سيئات المجتمع القديم بصورة قصوية(...). لا يستطيع هذا التنظيم الآخر الإستمرار الا بمساعدة حيلة جديدة ونمط جديد».

في الواقع ، لن يكون التحرريون مؤيدين للتنظيم الحقيقي فحسب بل، كما يقول هنري لوفيفر/Henri Lefebvre/ في كتاب له عن كومونة باريس، سيكونون«منظّمين من الدرجة الأولى». غير ان هذا الفيلسوف يلمح في هذا تناقضاً، «مدهشاً الى حد كبير ، نصادفه في تاريخ الحركة العمالية حتى أيامنا هذه ولا سيما في اسبانيا». للحقيقة، لا يمكن ان «يدهش» هذا التناقض الا الذين يعتبرون ان التحرريين هم ضد التنظيم.

الإدارة الذاتية

فيما كان البيان الشيوعي لماركس وانجلس الذي صيغ في بداية ١٨٤٨، عشية ثورة شباط، لا يرى حلاً آخر ـ على الأقل لفترة انتقالية طويلة ـ غيرمَرْكَزَة مجمل وسائل الانتاج في يدي الدولة المهيمنة، وفيما كان يَنْقُلُ هذا البيان عن لويس بلان /Louis Blanc/ الفكرة التسلطية القائلة بضرورة تجنيد عمال المانوفاتورة، وعمال الأرض[العمال الزراعيون] في « جيوش صناعية»، فإن برودون هو أول من اقترح مفهوماً ضد ـ دولانياً /antiétatique/ للإدارة الإقتصادية.

لقد شهدت ثورة شباط في باريس، وفي ليون، انتشاراً عفوياً لتشاركيات /associations/ عمالية للإنتاج. ان هذه الإدارة الذاتية الناشئة هي بالنسبة لبرودون العام ١٨٤٨ أكثر بكثير من ثورة سياسية، انها«الحالة الثورية». لم يخترعها منظّر، ولا وعظ بها عقائديون. والدفع الأول لم يأت من الدولة. بل أتى من الشعب. وبرودون يحثُّ العمال على تنظيم أنفسهم، بالصورة ذاتها، في كل الجمهورية، وأن يجتذبوا اليهم أولاً الملكية الصغيرة ، التجارة الصغيرة والصناعة الصغيرة، ثم الملكية الكبيرة والمؤسسات الكبرى ، والإستثمارات الأكثر ضخامة(مناجم، سكك حديدية،الخ)، وأن«يصبحوا هكذا ممسكين بكافة الأمور».

لا يرى البعض اليوم في فكر برودون سوى مواقفه الساذجة وضد ـ الإقتصادية بالتأكيد التي تصبو الى الإبقاء على المؤسسة الصغيرة الحرفية والتجارية. لكن فكره حول هذه النقطة هو ذو حدين. كان برودون بذاته تناقضاً حياً. كان موقفه معارضاً للملكية، مصدر الظلم والاستغلال، ولم يكن ليقبل بها إلا بمقدار ما كان يرى فيها ضمانة استقلال شخصي. بالإضافة الى ذلك، يجري في أغلب الأحيان الخلط بين برودون و«التجمعات او التحزبات الصغيرة»، وهي تهمة أُلصقت ببرودون، حسبما يقول باكونين، في السنوات الأخيرة من حياته. لكن هذه التجمعات والتحزبات الصغيرة والرجعية الى حد كبير«وُلدت ميتة». ولقد حاول هذا المفهوم، من غير جدوى ، في الأممية الأولى، طرح الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مقابل التجميعية /collectivisme/، واذا لم يعش هذا المفهوم طويلاً فذلك يعود بصورة خاصة الى ان غالبية المدافعين عنه، وقد أقنعتهم بسهولة حُجج باكونين، لم يتأخروا عن الإبتعاد عن هذه المفاهيم الملصقة زعماً ببرودون، ليعتنقوا المفهوم التجميعي.

وفي أي حال ، ما تبقى من « التعاونيين» ، كما كانوا يسمون أنفسهم، لم يكونوا ليرفضوا الملكية الجماعية إلا جزئياً : لم يحاربوها الا في الزراعة، بسبب الذهنية الفردانية للفلاح الفرنسي؛ لكنهم كانوا يقبلونها في مجال التنقل، وفي مجال الإدارة الذاتية الصناعية، كانوا يطالبون بالتجميعية ضمنياً ويرفضونها إسمياً. وإذا كانوا يخافون الإسم الى هذه الدرجة فذلك لأن الجبهة الموحدة المؤقتة التي تشكلت ضدهم لم تكن لتطمئنهم، هذه الجبهة التي ضمت التجميعيين/collectivistes/ المؤيدين لباكونين وبعض الماركسيين«التسلطيين»، المؤيدين للإدارة الدولانية للإقتصاد ، مهما حاولوا اخفاء ذلك.

البورجوازي الذي كان يقوده بي أي مارغال /Pi y Margall/ والذي كان يعتبر نفسه برودونياً، وحتى رفضهم لجناحه اليساري«الكانتوني»[1]، أثناء الفترة القصيرة للجمهورية المجهضة لعام١٨٧٣[2] .

الأممية

ان المبدأ الفدرالي يقود منطقياً الى الأممية ، أي الى التنظيم الفدرالي للأوطان ضمن «الوحدة الدولية للإنسانية الكبرى والأخوية». هنا أيضاً يزيل باكونين القناع عن الطوباوية البورجوازية التي تطبع الفدرالية غير النابعة من اشتراكية أممية وثورية. وهنا يبدو باكونين متقدماً جداً على عصره ، فهو«أوروبي»، كما يقال اليوم. هو يدعو الى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، الوسيلة الوحيدة لجعل «نشوب حرب أهلية بين مختلف الشعوب التي تكوّنُ العائلة الأوروبية أمراً مستحيلاً». ولكنه يحذر من أي فدرالية أوروبية تجمع الدول«كما هي مكونة اليوم»:

«ليس من دولة مركزية، بيروقراطية وبالتالي عسكرية، وحتى لو كان اسمها جمهورية، تستطيع الدخول حقاً وبرصانة ضمن كونفدرالية دولية. ان دولة كهذه هي بتكوينها، دوما، نقيض مكشوف او مقنّع للحرية في الداخل، وهي تالياً بالضرورة بمثابة اعلان حرب دائم، وخطر يهدد الدول المجاورة. ان اي حلف مع دولة رجعية هو«خيانة ضد الثورة». لا يمكن ان تتكوّن الولايات المتحدة الأوروبية بدايةً، ولاحقاً الولايات المتحدة في العالم كله، إلا حينما يتم القضاء على التنظيم القديم المبني، من فوق الى أسفل، على العنف وعلى مبدأ السلطة[اقرأ التسلط]. وعلى العكس، في حالة انتصار الثورة الإجتماعية في بلد معين، سوف يُقْبَلُ كل بلد أجنبي، ينتفض باسم المبادىء ذاتها، ضمن الفدرالية الثورية، ودون أخذ الحدود الحالية للدول بعين الإعتبار.

---

(١) من كانتون canton، وهي تقسيم اداري ، كما في سويسرا اليوم .

(٢) في كانون الثاني ١٩٣٧، وفي محاضرة عامة في برشلونة أطنب فدريكا مونسني /Federica Montseny/، الوزير التحرري، في اطراء مناطقوية بي أي مارغال ، ولكن سرعان ما اتهمه غاستون لوفال بقلة اخلاصه لباكونين.

كل ما سيفعله باكونين هو تطوير وتعميق الرؤى الفدرالية لبرودون. وكما برودون ، يتكلم باكونين بتفخيم عن تفوق الوحدة الفدرالية بالنسبة للوحدة« التسلطية »:« عندما يختفي نفوذ الدولة السيء الذكر والذي يمارس إكراهاته على الأفراد، فإن التشاركيات ، والبلدات، والأقاليم والمناطق التي تعيش مع بعضها البعض، سوف تصبح اكثر حيوية، أكثر واقعية، أكثر نفوذاً مما هي عليه حالتها الآن حيث يفرض عليها ذلك فرضاً تحت ضغط الدولة الساحق للجميع.«يخلط» التسلطيون دوماً(...) بين الوحدة الشكلية، الدوغماتية والحكومية، والوحدة الحية والواقعية، التي لا يمكن ان تنتج إلا عن التطور الحر لكل الفردانيات وكل الجماعات، وعن الحلف الفدرالي والحر تماماً(. . .) للتشاركيات العمالية في البلدات[الكومونات]، وما بعد البلدات ، في المناطق، ثم الأوطان.

يشدد باكونين على ضرورة وجود وسيط، نوع من محطة، بين البلدة والجهاز الفدرالي الوطني: الاقليم او المنطقة، الفدرالية الحرة للبلدات المستقلة. ولكن لا يجب ان نتصور ان الفدرالية تؤدي الى العزلة، الى الأنانية. يستحيل فصل التضامن عن الحرية.« ان البلدات ، مع بقائها مستقلة تماماً، فهي تشعر (...) بالتضامن فيما بينها، وهي تتحد على نحو وثيق، دون ان تخسر شيئاً من حريتها». في العالم الحديث، أنشأت المصالح المادية والفكرية والمعنوية بين كل أجزاء الوطن ذاته، وكذلك بين مختلف الأوطان ، وحدة نافذة وواقعية . وهذه الوحدة سوف تبقى بعد موت الدول.

بيد ان الفدرالية هي سلاح ذو حدين. فالفدرالية الجيرندية/girondin/[1] كانت ضد ـ ثورية أثناء الثورة الفرنسية . لقد طالبت المدرسة الملكية لشارل موراس /Charles Maurras/[2] بتطبيق المناطقوية /le régionalisme/. وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة الأميركية، يُستغلُّ الطابع الفدرالي للدستور من قبَل الذين ينكرون الحقوق المدنية للأفراد الملوَّنين[السود مثلاً]. ويعتقد باكونين ان الاشتراكية وحدها يمكنها تغذية الفدرالية بمحتوى ثوري. لذا أبدى اتباعه الاسبان رفضهم للحزب الفدرالي

(١) /les Girondins/: هي مجموعة سياسية أثناء الثورة الفرنسية ،معارضة للهيمنة السياسية لباريس .(م)

(٢)كاتب فرنسي (١٨٦٨ ـ ١٩٥٢)، ينتمي الى الفكر القومي المتشدد. أثرت افكاره على الجناح الأكثر محافظة في صفوف البورجوازية الفرنسية .(م)

في الواقع، يسير برودون باتجاه زمنه. هو يعرف ان العودة الى الوراء غدت مستحيلة. انه واقعي ما يكفي حتى يرى، كما يقول ذلك في مذكراته ان « الصناعة الصغيرة لا تقل سذاجة عن الزراعة الصغيرة». أما بالنسبة للصناعة الكبرى الحديثة التي تتطلب يداً عاملة هائلة ومكننة متقدمة، يبدو برودون تجميعياً بما لا يحتمل الشك.« يجب ان تولد الصناعةُ الكبيرة والزراعة الكبيرة، في المستقبل، من رحم التشاركية»..ثم يقول بصورة قاطعة: «ليس لنا الخيار». ثم يغتاظُ ممن تجرأوا اعتباره ضد التقدم التقني.

لكن موقفه التجميعي يرفض وبالقوة ذاتها الدولانية. يجب ان تُلغى الملكية. أما بالنسبة للجماعة /communauté/ (بالمعنى الذي تعطيه الشيوعية«التسلطية» لهذه الكلمة)، فهي قمع واستعباد. يبحث برودون اذاً عن توفيق يجمع بين الجماعة والملكية: انها التشاركية. يجبُ ان تُدار أدوات الإنتاج والتبادل لا من قبل شركات رأسمالية ولا من قبَل الدولة . وبما أن هذه الشركات والدولة هي بالنسبة الى العمال «كالنحل بالنسبة للقفير»، فإن إدارتها يجب أن توكل الى التشاركيات العمالية. هكذا فقط تكفُّ القوى الجماعية عن ان تكون«منسلبة» لصالح بعض المستثمرين . يكتب برودون بأسلوب بياني[1] :« نحن المنتجين التشاركيين او في طور التشارك، لسنا بحاجة الى الدولة(...) . ان الإستغلال من قبل الدولة[ادارة الأمور من قبَل الدولة] هو دوماً من الملَكية ،من الإجارة /salariat/ (...). لا نريد استغلال الانسان لأخيه الإنسان ، ولا حكم الإنسان لأخيه الإنسان. فالإشتراكية هي نقيض النمط الحكومي(...). نريد ان تكون هذه التشاركيات(...) النواة الأولى لفدرالية واسعة من المؤسسات والشركات، المجتمعة في الرابط المشترك للجمهورية الديمقراطية والاجتماعية».

بعد ان يدخل برودون تفاصيل الإدارة الذاتية العمالية، يعدِّدُ بدقة المعطيات الأساسية:

لكل فرد شريك حصة لا تتجزأ [حق] من أموال المؤسسة.

يجب أن يشارك كل فرد في قسط من الأعمال الوسخة والمرهقة.

يجب ان يمرَّ في سلسلة من الأعمال والمعارف، من الرتب والوظائف التي تضمن له أهلية موسوعية . يشدِّد برودون على نحو مطلق على أهمية« أن يمرَّ العامل في السلسلة الكاملة لعمليات الصناعة المرتبط بها».

(١) نسبة الى بيان سياسي او برنامجي.(م)

الوظائف هي اختيارية[انتخابية] وتخضع الأنظمة لموافقة الشركاء.

ان الرواتب هي تناسبية مع طبيعة الوظيفة، والكفاءة وأهمية المسؤولية. لكل شريك نصيب من الأرباح يتناسب مع خدماته.

لكل فرد الحق في ترك الشراكة حينما يشاء، ان ينظم وقته كما يشاء ويصفي حقوقه.

يختار العمال المتشاركون سائقيهم، مهندسيهم، معمارييهم ومحاسبيهم. يشدد برودون على ان البروليتاريا لا يزال ينقصها تقنيون. من هنا ضرورة تشريك [ضم]«أعيان صناعية وتجارية» تدرّب العمال على قواعد الانتظام في الأعمال وتتقاضى رواتب ثابتة:«ثمة مكان لكل الناس تحت شمس الثورة».

ان هذا المفهوم التحرري للإدارة الذاتية هو على نقيض الإدارة الذاتية الأبوية والدولانية كما طرحها لويس بلان/Louis Blanc/في مشروع مرسوم بتاريخ ١٥ أيلول ١٨٤٩ . يريد مؤلف كتاب«تنظيم العمل»/L'Organisation du travail/ إنشاء تشاركيات عمالية تحت لواء الدولة، تحت قيادتها. وهو يتصور مسبقاً توزيعاً تسلطياً لأرباحها على الشكل التالي:

٢٥٪ لاعتماد وتسديد الرأسمال؛

٢٥٪ لإعتماد النجدة الشعبية؛

٢٥٪ لاعتماد ـ احتياطي؛

٢٥٪ مبلغ يتقاسمه العمال[١] .

لا يريد برودون قطعاً ادارة ذاتية من هذا النوع. بنظره، لا يجب ان «يخضع العمال الشركاء للدولة، بل «يجب ان يكونوا الدولة ذاتها».« يمكن التشاركية (...) ان تفعل كل شيء ، ان تُصلحَ كل الأمور دون مساعدة السلطة، ان تغزو وتُخضع السلطة اليها». يريد برودون ان « يمشي باتجاه الحكم عن طريق التشاركية، لا باتجاه التشاركية عن طريق

(١) تجدر المقارنة هنا مع مراسيم آذار ١٩٦٣ التي أقرت بها الجمهورية الجزائرية الادارة الذاتية ، والتي هي في الأصل ابتكار عفوي للطبقة الفلاحية . ان تحديد النسب المئوية بين مختلف الاعتمادات المرتقبة كانت هي ذاتها [اي كما ورد في مشروع لويس بلان] والربع الأخير [٢٥٪] الذي كان ينبغي تقاسمه بين العمال لم يكن سوى «المتوجب الباقي» لذي اثار في الجزائر جدلا كبيراً .

المجموعات (...) هي أجهزة غير قابلة للتفتت (...)، كما لا يمكن نزعُ استقلالها السيد، تماماً كما لا يمكن ان يفقد عضو المدينة، بصفته مواطناً، صلاحياته كرجل حر (...). كل ما نحصل عليه(...) هو نشوء تضاد لا يمكن حلُّه بين السيادة العامة وكل من السيادات الخاصة، تصادم سلطة ضد سلطة؛ بكلمة واحدة، وفيما يُتَصَوَّرُ ان المسار هو باتجاه تطوير الوحدة، فإن ما يحصل في الواقع هو تنظيم الإنقسام».

في منظومة«الابتلاع الوحدوي» هذه،سوف«تُمحى بالضرورة المدنُ او المجموعات الطبيعية ضمن المحيط التنظيمي الأعلى[الدولة مثلاً]، والذي يمكن وصفه بالمصطنع». ان المركزة التي تكمنُ في «إبقاء مجموعات في الشيوع الحكومي، وقد ارادَتها الطبيعة مستقلة، هذا هو الطغيان الحقيقي، بالنسبة للمجتمع الحديث». إنها منظومة إمبريالية، شيوعية[١]، إطلاقية، يقول برودون ، الذي يضيف في أحد خُلُطه[٢] التي اشتهر بها: جميع هذه الكلمات هي مرادفات».

وعلى العكس فإن الوحدة ، الوحدة الحقيقية، والمركزة الحقيقية ، سوف يستحيل هدمها[تفتيتُها] اذا عُقدَ رابط قانوني، عقدٌ تعاوني ، وإتفاق فدرالي بين مختلف الوحدات الإقليمة. «إن مَا يُنجزُ مركزة مجتمع من الأفراد الأحرار (...)، هو العقدُ . والوحدة الاجتماعية (...) تنتُجُ عن الإنتماء الحر للمواطنين(...). لكي تتأكد وحدة وطن ما يجب ان تكون هذه الوحدة مركزية(...) في جميع وظائفها وقدراتها، يجب ان تقوم المركزية من اسفل الى أعلى، من الدائرة الى المراكز، وأن تكون جميع الوظائف مستقلة وتحكم ذاتها بذاتها. تكون المركزة أقوى كلما تعدّدت مراكزُها اكثر».

المنظومة الفدرالية هي نقيض المركزة الحكومية. ولا مفرَّ من ان تتصالح الحرية والسلطة، هذان المبدآن المتصارعان دوما. تحلُّ الفدرالية جميع المشاكل الناشئة عن اتفاق الحرية والسلطة. لقد أسست الثورة الفرنسية بدايات نظام جديد، تعرف سرَّه وريثتُها، أي الطبقة العاملة. وهذا النظام الجديد، ها هو : تجميع[توحيد] كل الشعوب في « كونفدرالية الكونفدراليات». لم تُستخدم هذه العبارة من قبيل الصدفة: اذ ان كونفدرالية[واحدة] جامعة ستكون واسعة جداً، يجب فدركَة مجموعات كبرى بين بعضها البعض. ويعلن برودون الذي يحب التنبؤ:«سوف يفتح القرن العشرون عصر الفدراليات».

(١) المقصود شيوعية دَولانية وتسلطية. (م)

(٢) خُلُط : جمع خليط .(م)

هي بحاجة لتنظيم واحد وممركز؛ ولكنه رفض ان تديرها دولة من فوق. وقد بدا له ان معارضيه يخلطون بين الدولة والمجتمع، الذي هو« جسم عضوي وحي». وفي السنة التالية ، عام١٨٧٧، في المؤتمر الإشتراكي العالمي في غاند /Gand/، قَبل سيزار دو باب فكرة ان الدولة العمالية او الدولة الشعبية يمكن ان تكون «بالتأكيد ، وخلال فترة زمنية معينة، دولة مأجورين وحسب». ولكنها« فترة إنتقالية فقط، تفرضها الظروف»، وخارج هذه الظروف لن يطول الأمر بهذا المزعج[الدولة] حتى يترك أدوات العمل ويسلمها الى التشاركيات العمالية. إلا ان هذا التصور البعيد والإشكالي في آن لن يُرضي التحرريين: ان ما تأخذه الدولة، لن تعيده أبداً .

الفدرالية

بالمختصر، ينبغي ان يتمتع المجتمع التحرري المستقبلي ببنية مزدوجة: اقتصادية ، ممثلة بفدرالية التشاركيات العمالية الإدارية الذاتية؛ وإدارية ، ممثلة بفدرالية البلدات. يبقى ان يُتَوَّجَ هذا البناء وان يتمفصل في آن بمفهوم شامل، قادر ان يتسع على العالم أجمع : الفدرالية.

كلما نضج فكر برودون ، تبلورت الفكرة الفدرالية وتفوقت. يحمل احد مؤلفاته الأخيرة عنوان:«المبدأ الفدرالي»، ومن المعروف انه في نهاية حياته كان يعتبر نفسه فدرالياً أكثر منه تحررياً. لم نعد نعيش في عصر المدن القديمة الصغيرة التي، في أي حال، وحتى في ذلك الزمان، كانت تتحد أحياناً فيما بينها برابط فدرالي.. أما المشكلة المعاصرة، فهي إدارة البلدان الكبرى.« إذا كانت مساحة الدولة، يلاحظ برودون، لا تتجاوز مساحة مدينة او بلدة ،فأني اترك لك حرية الحكم على هذا بكل حرية، وسينتهي الأمر بسهولة. ولكن لا ننسى ان الموضوع يتعلق بأرباض واسعة من الأراضي، حيث تُعَدُّ المدن والقرى والقرى الصغيرة بالملايين». لا يجب ابداً تجزئة المجتمع الى عوالم صغيرة.ان الوحدة ضرورية حتما.

«لكن التسلطيين» يطمحون لإدارة المجموعات المحلية حسب قوانين«الغلبة»؛ «وهذا ما أُعلنُه، يعترض برودون، وتبعاً لقانون الوحدة نفسه، مستحيلاً اطلاقاً». «جميع هذه

الحكم». وهو يُحذر من الوقوع في أوهام الإشتراكيين «التسلطيين» الذين يرون ان الدولة يمكن ان تقبل بإدارة ذاتية حرة. وبالفعل كيف يمكن للدولة ان تقبل بتشكل «مقرّات [تنظيمات] معادية « الى جانب سلطة مركزية. وبشيء من التنبؤ يطلق برودون تحذيره التالي: «لا يمكن فعلُ شيء بالمبادرة، بالعفوية، بالنشاط المستقل للأفراد والجماعات، ما دامت موجودة تلك القوة الهائلة التي تتمتع بها الدولة بفضل المركزية».

تجدر الإشارة هنا الى ان المفهوم التحرري، وليس المفهوم الدولاني، للإدارة الذاتية، هو الذي سيتفوق في مؤتمرات الأممية الأولى. في مؤتمر لوزان(١٨٦٧) وعلى أثر اقتراح المقرر البلجيكي سيزار دوباب /César de Paepe/ ان تكون الدولة مالكة للمؤسسات التي سيصار إلى تأميمها، أعلن التحرري شارل لونغي /Charles Longuet/:« نحن موافقون شريطة ان يكون معلوماً اننا نحدد الدولة بما هي«جماعة المواطنين»(...)، وبالتالي فإن المصالح لن تدار من قبَل موظفي الدولة،(...) بل من قبَل مؤسسات عمالية...» .استعيد السجال السنة التالية(١٨٦٨) في مؤتمر بروكسل والمقرر ذاته هذه المرة أعطى التحديد بالدقة المطلوبة:«ان الملكية الجماعية هي ملكية المجتمع كله، لكن سيتم التنازل عنها لصالح تشاركيات العمال. وهكذا لا تكون الدولة سوى فدرالية [اتحاد] لفئات العمال المختلفة». ولقد أُقرَّ هذا الإقتراح بعد ادخال هذا التوضيح.

أن التفاؤل الذي أظهره برودون عام ١٨٤٨ حيال الإدارة الذاتية، سوف تكذّبه وقائع الأمور اللاحقة. بعد هذا التاريخ بعدة سنوات راح ينتقد بشدة التشاركيات العمالية القائمة. كان طموحها ساذجاً، وهمياً وطوباوياً. لقد دفعت ضريبة قلة تجربتها، إذ وقعت في الخصوصية والحصرية، وعملت كأرباب عمل جماعيين، وانجرَّت خلف أفكار التراتبية والهيمنة. لقد تفاقمت جميع تجاوزات المجتمعات الرأسمالية« في هذه المؤسسات الأخوية المزعومة». ومزّقتها الخلافات، والتنافسات، والخلال والخيانات. ان مديري هذه الجمعيات، وبعد ان اصبحوا ضليعين في عالم الأعمال، انسحبوا «ليقيموا مؤسساتهم الخاصة كأرباب عمل وبورجوازيين». كما أصبح بعض الشركاء ايضاً ، الذين كانوا يطالبون بتوزيع الإنتاج، أرباب عمل . من فئات التشاركيات العمالية التي أنشئت عام ١٨٤٨، لم يبق بعد تسع سنوات سوى عشرين بالكاد.

ومقابل هذه الذهنية الضيقة والخصوصية كان برودون يطرح مفهوماً للإدارة الذاتية«جامعياً وتوليفياً» اذ ان مهمة المستقبل ليست فقط« تجميع مئات العمال في

مؤسسات»، بل «اعادة التكوين الإقتصادي لأمة من ٣٦ مليون نفساً». يجب ان تعمل التشاركيات العمالية المستقبلية للجميع، عوض« ان تعمل لصالح بعض الأشخاص». كانت الإدارة الذاتية تتطلب من قبَل الإداريين الذاتيين « تربية معينة» . لا يولد المرء شريكاً، بل يصبح شريكاً»[1]. ان المهمة الأكثر صعوبة التي تقع على عاتق هذه التشاركيات هي « تمدين الشركاء». ما كانت تفتقده هذه التشاركيات هو «رجال خارجون من قلب الجماهير العمالية، تعلموا في مدرسة المستثمرين كيف يستغنون عن المستثمرين». كل المسألة هي تشكل« رأسمال من الأشخاص» أكثر من تشكل «كتلة من الرساميل».

على المستوى القانوني، أراد برودون في البداية منح التشاركيات العمالية ملكية مؤسساتها. أما فيما بعد فقد رفض هذا الحل الخصوصي/particulariste/ . وبهذا الهدف، ميز برودون بين الحيازة/possession/ والملكية. فيما الثانية هي مطلقة ، ارستقراطية، إقطاعية، استبدادية، الأولى هي ديمقراطية، جمهورية، مساواتية: هي تكمن في التمتع الإنتفاعي/usufruitaire/ [2] في امتياز معين[اموال، مزرعة، مصنع، آلات] غير قابل للتنازل عنه ولا للتصرف به. يتلقى المنتجون أدوات انتاجهم بصفة حقوق إقطاعية حرة، تماماً كما عند الجرمان الأقدمين. لا يصبحون مالكين لها. ان ما يحل محل الملكية هو ملكية مشتركة، فدرالية، ممنوحة، لا لدولة ، بالتأكيد، بل لمجمل المنتجين المجتمعين في فدرالية زراعية وصناعية واسعة.

وحول مستقبل هذه الإدارة الذاتية كما أعاد برودون النظر بها، يقول: «لن تعلنها بلاغة غير مجدية، بل الضرورة الإقتصادية والإجتماعية: ان الوقت يقترب حيث لن نستطيع السير الا بهذه الشروط الجديدة(...). يجب ان تذوب الطبقات (...) في تشاركية المنتجين ذاتها». هل ستنجح الإدارة الذاتية؟ «كل مستقبل العمال يتوقف على الجواب الذي سيُعطى(...). إذا كان هذا الجواب إيجابياً، سيُفتَحُ أمام الإنسانية عالم جديد؛ واذا كان سلبياً، لن يكون أمام البروليتاري في هذا العالم السفلي اي أمل».

---

(١) اي ان الشراكة ذهنية يكتسبها المرء ولا تأتيه بالفطرة .(م)

(٢) /usufruit/: تعبير قانوني يعني حق الانتفاع أو حق الاستغلال ، وهو يمنح صاحبه حق استخدام الشيء (مزرعة مثلا)، وجني ثماره، دون حق التصرف الذي يبقى من صلاحية المالك الأصلي.(م)

في هذا الحين، كان الإنشقاق قد حصل فعلاً في الأممية، في مؤتمر لاهاي لعام ١٨٧٢ بين أتباع باكونين وأتباع ماركس وبالتالي، فإن مسألة المصالح العامة طُرحت على بساط البحث ضمن الأممية المسماة «ضد التسلطية» او«الفدرالية»، والتي بقيت بعد الإنشقاق. وقد أثارت هذه المسألة خلافات جديدة بين التحرريين والاشتراكيين الدولانيين الى هذا الحد أو ذاك الذين، رغم رفضهم لسلوك ماركس فقد فضلوا البقاء ضمن الأممية.

ان هذه المصالح العامة ، وبسبب من كونها تصب في الصالح العام، فانه بكل تأكيد لا يجب ان تديرها التشاركيات العمالية وحدها ولا البلدات وحدها. لقد حاول برودون سابقاً حل هذه الصعوبة بانشاء «مبادرة عامة من شأنها تحقيق توازن الإدارة العمالية، غير واضحة المعالم قطعاً. من يدير المصالح العامة إذن؟ فدرالية البلدات، يجيب التحرريون، والدولة، يجيب « التسلطيون».

في مؤتمر بروكسل للأممية ، عام١٨٧٤، حاول الإشتراكي البلجيكي سيزار دوباب /César de paepe/ التوفيق بين الأطروحتين. تتولى البلدة المصالح العامة المحلية تحت إدارة الإدارة المحلية، التي تعينها النقابات العمالية. أما بالنسبة للمصالح العامة الأكثر اتساعاً، تشرف عليها أحياناً ادارة إقليمية، هي نفسها معينة من قبَل فدرالية البلدات وتعمل تحت رقابة غرفة اقليمية للعمل، وأحياناً أخرى ، في حالةَ المؤسسات الوطنية الكبرى، تشرف عليها الدولة«المرتكزة على تجمع البلدات العمالية الحرة». بيد أن هذا التحديد الغامض بدا مغموراً بالريبة بنظر التحرريين. لم يَردْ سيزار دو باب ان يرى في هذه الشكوك سوى سوء تفاهم بسيط . في أي حال، لربما كَان كل هذا العراك عراكاً لفظياً[حول كلمات]. لو كان الأمر كذلك، لتخلّى البلجيكي [أي سيزاردوباب] عن الكلمة بكل طيبة خاطر، واحتفظ بالشيء، ووسّعه ، «تحت غطاء تسمية معينة أخرى أكثر رونقاً» .

لكن غالبية التحرريين رأوا ان التقرير البروكسلي يؤدي الى إعادة تكوين الدولة: بنظرهم سوف يُحوّلُ منطق الأشياء حتمياً « الدولة العمالية» الى « دولة تسلطية». وإذا كانت المسألة هي فعلاً مسألة عراك كلمات فإن التحرريين لا يرون لماذا ينبغي عليهم تسمية المجتمع الجديد الذي هو دون حكومة بالإسم ذاته الذي استخدم لتسمية التنظيم الملغى. في موتمر لاحق، في برن /Berne/ عام١٨٧٦، أقر مالاتستا بأن المصالح العامة

ان تساوي غالباً خمساً من ساعات عمل بول» تدخُلُ عوامل أخرى في تحديد قيمة العمل: الحدة ، الأهلية المهنية والفكرية، الخ. ينبغي أيضاً ان تؤخذ بعين الاعتبار الأعباء العائلية للعامل[1]. علاوة على ذلك يبقى العامل في النظام الجماعي مأجوراً ، عبداً للجماعة التي تشتري وتراقب قوة عمله . ان الأجر المدفوع حسب ساعات العمل لا يمكن ان يكون حلاً مثالياً، انه وسيلة مؤقتة. في غياب وسائل أخرى ، يجب الإنتهاء من الذهنية المستوحاة من كتب المحاسبة ، ومن فلسفة « الحقوق والواجبات». ان هذا النمط من التعويض الأجري يتأتى من ذهنية فردانية غامضة تتناقض مع الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.. انه نمطٌ غير قادر على إجراء تحول للإنسان ، عميق وثوري. هو لا يتوافق مع الذهنية التحررية. إن الشكل الجديد للحيازة يتطلب شكلاً جديداً من التعويض الأجري. لا يمكن تقييم الخدمات المقدمة إلى المجتمع بوحدات مالية[أي بالعملة]. بل يجب وضع الحاجات فوق الخدمات. جميع المنتوجات الناتجة عن عمل الجميع، يجب ان تعود للجميع، وأن يأخذ كل واحد حصته منها بحرية.« لكل حسب حاجاته»، هذا ما يجب ان يكون شعار « الشيوعية التحررية»..

غير انه يبدو ان كروبوتكين، مالاتستا وأصدقاءهم قد جهلوا ان برودون نفسه قد تصوّر مسبقاً احتجاجاتهم وراجع مفهومه الأول. يُفَسِّرُ لنا كتابُ برودون« نظرية الملكية» /théorie de la propriété/، الذي نُشر بعد وفاته، انه لم يدعم مقولة« عمل متساو ، أجر متساو الا في بحثه الأول حول الملكية، لعام ١٨٤٠:« لقد نسيتُ ان أقول شيئين: أولاً، ان العمل يُقاس تبعاً لمدته وحدَّته[اي مدى انتاجيته]؛ ثانياً، إن أجر العامل هذا لا يشمل تعويض نفقات التعليم والعمل التي صرفها العامل خلال مدة تدرجه غير المدفوعة، ولا تعويض التأمين ضد المخاطر التي يتعرض اليها، والمختلفة تماماً من مهنة الى مهنة.» وهذا النسيان، يؤكد برودون انه صحّحه في كتاباته اللاحقة، حيث يرى ان تُعوِّضَ مؤسسات تأمينية تعاضدية عن النفقات والأخطار غير المتساوية. من ناحية ثانية لا يعتبر برودون ابداً ان تعويض أعضاء التشاركية العمالية هو «أجرٌ»، بل بمثابة توزيع

(١) انظر النقاش ذاته ، في نقد برنامج غوتا /Critique du programme de Gotha/ الذي صاغه كارل ماركس عام ١٨٧٥، ولم يُنشر الا في العام ١٨٩١.

جديد من التنظيم السياسي في الحقبة الإقتصادية الجديدة التي نلمح منذ الآن بداياتها، كما ينبغي ان يرتكز هذا النمط على مبدأ مختلف تماماً عن مبدأ التمثيل». يجب ان يجد المجتمع شكلاً خاصاً أكثر شعبيةً مما تضمنه الحكومة التمثيلية، ان يصبح حكمه «حكماً ذاتياً، حكم الذات بالذات».

ان هذه الديمقراطية المباشرة، اذا ما دفعنا بها الى ما ستؤول اليه في النهاية والتي ، سواء على مستوى الإدارة الذاتية الإقتصادية ام على مستوى الإدارة الإقليمية، من شأنها الغاء البقايا الأخيرة لأي سلطة[تسلط] هي، في الواقع، بالنسبة لكل اشتراكي، أكان «تسلطياً /autoritaire/ أم تحررياً /libertaire/، المثال الذي يجب العمل لأجله. غير ان الشرط لتحقيق كل هذا ، بالتأكيد، هو الوصول الى مرحلة من التطور الإجتماعي حيث كل العمال يملكون العلم والوعي، وحيث، بموازاة ذلك، يختفي العوز لتحلّ الوفرة محلّه. قبل لينين بكثير ، منذ العام ١٨٨٠، كانت تقول منطقة كورتورالي:« ان الممارسة الديمقراطية، الى هذا الحد او ذاك، والتي يضمنها نمط الاقتراع العام، سوف تفقد أكثر فأكثر من أهميتها في مجتمع منظم علمياً .

كلمة تشكّل كلمة خصام

"الدولة"

يعرف القارىء الآن ان التحررين كانوا يرفضون استخدام كلمة « دولة» ، وإن بصورة مؤقتة . حول هذه النقطة ، لم تكن دوماً الحفرةُ التي تَفصلُ« التسلطيين» عن « التحررين» غير قابلة للتجاوز. في الأممية الأولى، كان الجماعيون/collectivistes/ وعلى رأسهم باكونين، يقبلون كمرادف لعبارة« جماعة اجتماعية» /collectivité sociale/، عبارة « دولة متتجددة»، دولة ثورية وجديدة، او حتى دولة اشتراكية. ولكن فهم التحرريون بسرعة خطورة استخدام الكلمة ذاتها التي يستخدمها « التسلطيون» وضرورة اعطائها معنى قوياً ومختلفاً. لقد رأوا ان المفهوم الجديد هو بحاجة لكلمة جديدة وان استخدام الكلمة القديمة يؤول الى التباسات خطيرة؛ وبالتالي فقد كفوا عن استخدام كلمة دولة للدلالة على الجماعة الإجتماعية المستقبلية.

اما من ناحيتهم، فإن الماركسيين قد أبدوا استعدادهم لتنازلات لغوية، اذ انهم كانوا يرغبون أشد الرغبة في كسب تأييد التحرريين من أجل التمكن من إقرار مبدأ الملكية الجماعية ، ضد ما تبقى من الرجعيين الفرديين ما بعد ـ البرودونيين. لقد قبلوا ولكن بصعوبة البديل الذي اقترحه التحرريون لكلمة دولة ، وهو « فدرالية» أو تضامنية البلدات . بعد هذا التاريخ بسنوات، وفي معرض انتقاده لصديقه ومواطنه أوغست بيبيل/Auguste Bebel/، حول موضوع برنامج غوتا،[أي] برنامج الاجتماعية ـ الديمقراطية الألمانية، يقترح انجلس بشيء من التسرع ان «تستبدل في كل مكان كلمة دولة بكلمة /Gemeinwesen/ وهي كلمة المانية قديمة تعني ما تعنيه كلمة /commune/ الفرنسية [1] » .

في مؤتمر بال/Bâle/، عام ١٨٦٩، قرر التحرريون التجميعيون وباتفاق مشترك ان الملكية عندما تصبح اشتراكية ، يجب ان تُستَثْمَرَ على يد« البلدات المتضامنة».أوضح باكونين هذه المسألة في خطاب له:« اني أصوت لصالح جماعية الأرض بصورة خاصة وعامة، لصالح جماعية الثروة الإجتماعية ، باتجاه التصفية الإجتماعية: وأعني بالتصفية الإجتماعية الاستملاك القانوني للملكيات جميع المالكين الحاليين، وإلغاء الدولة السياسية والقانونية التي تدعم وتضمن وحدها الملكية الحالية. أما بالنسبة للتنظيم اللاحق (...)، فإني أدعم فكرة تضامنية البلدات (...)، سيما وأن هذه التضامنية تستتبع تنظيم المجتمع من اسفل الى أعلى.

كيفية ادارة المصالح العامة

لقد كانت التسوية المعقودة بعيدة عن أن تمحو كل التباس، لا سيما وان مفوضين اشتراكيين«تسلطيين» راحوا يعظمون إدارة الدولة للإقتصاد، في مؤتمر بال ذاته. فيما بعد، بدت المسألة شائكة بصورة خاصة حينما طُرحت مسألة إدارة المصالح العامة الكبرى ، مثل السكك الحديدية، البريد، الخ.

(١) البلدة ، وهي الكلمة التي اقترحتها لترجمة كلمة /commune/ وهو تقسيم فرنسي قريب من التقسيم الاداري اللبناني في تحديده للبلدة .(م)

قواعد التبادل

على أي قواعد يجب تأمين التبادلات بين مختلف التشاركيات العمالية؟ قرّر برودون في البداية انه يمكن قياس القيمة التبادلية لكل السلع بكمية العمل الضرورية لإنتاجها. تبيع التشاركيات الإنتاجية منتوجاتها بسعر الكلفة. يتقاضى العمال[مقابل عملهم] قسائم عمل "bons de travail"يشترون بها في مكاتب التبادل او المحال الإجتماعية سلعاً بسعر الكلفة مقدرة نسبة الى ساعات العمل. تتم التبادلات الأكثر أهمية بواسطة مصرف الشعب او بنك الشعب الذي يقوم بدور تعويضي -de com/ pensation/ وحيث يمكن الدفع بقسائم العمل. وفي الوقت نفسه يلعب هذا المصرف دور مؤسسة اعتماد ، أي انه يقرض للتشاركيات العمالية الإنتاجية المبالغ الضرورية لحسن سير عملها. تُمنح هذه العقود دون فائدة.

هذا المفهوم التعاوني كان طوباويا بعض الشيء وفي أي حال صعب التطبيق في نظام رأسمالي. لقد نجح مصرف الشعب الذي أسّسه برودون عام ١٨٤٩ في الحصول على ٢٠٠٠٠ طلب انتساب في غضون ستة أسابيع، لكن وجوده كان قصيراً جداً وبصورة خاصة، كان من الخيالي الإعتقاد ان النمط التعاوني سوف ينتشر كبقعة زيت، أو، كما كان يقول برودون:« انه العالم الجديد، انه المجتمع الموعود[مجتمع أرض الميعاد] الذي سيحوّلُ المجتمع القديم شيئاً فشيئاً! » .

أما بالنسبة للأجر المرتكز الى التقويم بساعات العمل، فهو قابل للنقد، على عدة مستويات. لم يتأخر « الشيوعيون التحرريون» المنتمون الى مدرسة كروبوتكين، من أمثال مالاتستا، اليزيه ركلوز، كارلو كافييرو، الخ، عن انتقاد هذا الأجر. أولاً ، بنظرهم ، هذا الأجر هو غير عادل. ثلاث ساعات عمل من بيار، يقول كافييرو ، يمكن

ان تساوي غالباً خمساً من ساعات عمل بول» تدخُلُ عوامل أخرى في تحديد قيمة العمل: الحدة ، الأهلية المهنية والفكرية، الخ. ينبغي أيضاً ان تؤخذ بعين الاعتبار الأعباء العائلية للعامل[1]. علاوة على ذلك يبقى العامل في النظام الجماعي مأجوراً ، عبداً للجماعة التي تشتري وتراقب قوة عمله . ان الأجر المدفوع حسب ساعات العمل لا يمكن ان يكون حلاً مثالياً، انه وسيلة مؤقتة. في غياب وسائل أخرى ، يجب الإنتهاء من الذهنية المستوحاة من كتب المحاسبة ، ومن فلسفة « الحقوق والواجبات». ان هذا النمط من التعويض الأجري يتأتى من ذهنية فردانية غامضة تتناقض مع الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.. انه نمطٌ غير قادر على إجراء تحول للإنسان ، عميق وثوري. هو لا يتوافق مع الذهنية التحررية. إن الشكل الجديد للحيازة يتطلب شكلاً جديداً من التعويض الأجري. لا يمكن تقييم الخدمات المقدمة الى المجتمع بوحدات مالية[أي بالعملة]. بل يجب وضع الحاجات فوق الخدمات. جميع المنتوجات الناتجة عن عمل الجميع، يجب ان تعود للجميع، وأن يأخذ كل واحد حصته منها بحرية.« لكل حسب حاجاته»، هذا ما يجب ان يكون شعار « الشيوعية التحررية»..

غير انه يبدو ان كروبوتكين، مالاتستا وأصدقاءهم قد جهلوا ان برودون نفسه قد تصوّر مسبقاً احتجاجاتهم وراجع مفهومه الأول. يُفَسِّرُ لنا كتابُ برودون« نظرية الملكية» /théorie de la propriété/، الذي نُشر بعد وفاته، انه لم يدعم مقولة« عمل متساو ، أجر متساو الا في بحثه الأول حول الملكية، لعام ١٨٤٠:« لقد نسيتُ ان أقول شيئين: أولاً، ان العمل يُقاس تبعاً لمدته وحدَّته[اي مدى انتاجيته]؛ ثانياً، إن أجر العامل هذا لا يشمل تعويض نفقات التعليم والعمل التي صرفها العامل خلال مدة تدرجه غير المدفوعة، ولا تعويض التأمين ضد المخاطر التي يتعرض اليها، والمختلفة تماماً من مهنة الى مهنة.» وهذا النسيان، يؤكد برودون انه صحّحه في كتاباته اللاحقة، حيث يرى ان تُعوِّضَ مؤسسات تأمينية تعاضدية عن النفقات والأخطار غير المتساوية. من ناحية ثانية لا يعتبر برودون ابداً ان تعويض أعضاء التشاركية العمالية هو «أجرٌ»، بل بمثابة توزيع

(١) انظر النقاش ذاته ، في نقد برنامج غوتا /Critique du programme de Gotha/ الذي صاغه كارل ماركس عام ١٨٧٥، ولم يُنشر الا في العام ١٨٩١.

جديد من التنظيم السياسي في الحقبة الإقتصادية الجديدة التي نلمح منذ الآن بداياتها، كما ينبغي ان يرتكز هذا النمط على مبدأ مختلف تماماً عن مبدأ التمثيل». يجب ان يجد المجتمع شكلاً خاصاً أكثر شعبيةً مما تضمنه الحكومة التمثيلية، ان يصبح حكمه «حكماً ذاتياً، حكم الذات بالذات».

ان هذه الديمقراطية المباشرة، اذا ما دفعنا بها الى ما ستؤول اليه في النهاية والتي ، سواء على مستوى الإدارة الذاتية الإقتصادية ام على مستوى الإدارة الإقليمية، من شأنها الغاء البقايا الأخيرة لأي سلطة[تسلط] هي، في الواقع، بالنسبة لكل اشتراكي، أكان «تسلطياً /autoritaire/ أم تحررياً /libertaire/، المثال الذي يجب العمل لأجله. غير ان الشرط لتحقيق كل هذا ، بالتأكيد، هو الوصول الى مرحلة من التطور الإجتماعي حيث كل العمال يملكون العلم والوعي، وحيث، بموازاة ذلك، يختفي العوز لتحلّ الوفرة محلّه. قبل لينين بكثير ، منذ العام ١٨٨٠، كانت تقول منطقة كورتورالي:« ان الممارسة الديمقراطية، الى هذا الحد او ذاك، والتي يضمنها نمط الاقتراع العام، سوف تفقد أكثر فأكثر من أهميتها في مجتمع منظم علمياً .

كلمة تشكّل كلمة خصام

«الدولة»

يعرف القارىء الآن ان التحررين كانوا يرفضون استخدام كلمة « دولة» ، وإن بصورة مؤقتة . حول هذه النقطة ، لم تكن دوماً الحفرةُ التي تَفصلُ« التسلطيين» عن « التحررين» غير قابلة للتجاوز. في الأممية الأولى، كان الجماعيون/collectivistes/ وعلى رأسهم باكونين، يقبلون كمرادف لعبارة« جماعة اجتماعية» /collectivité sociale/، عبارة « دولة متتجددة»، دولة ثورية وجديدة، او حتى دولة اشتراكية. ولكن فهم التحرريون بسرعة خطورة استخدام الكلمة ذاتها التي يستخدمها « التسلطيون» وضرورة اعطائها معنى قوياً ومختلفاً. لقد رأوا ان المفهوم الجديد هو بحاجة لكلمة جديدة وان استخدام الكلمة القديمة يؤول الى التباسات خطيرة؛ وبالتالي فقد كفوا عن استخدام كلمة دولة للدلالة على الجماعة الإجتماعية المستقبلية.

استحالة تطبيق الشيوعية التحررية مباشرةً. بنظر دو سانتيان، لم يهيء النظام الرأسمالي البشر لقبول هذه الشيوعية:كانت الرأسمالية أبعد ما يكون عن تنمية الغرائز الإجتماعية عند الناس، وحب التضامن فيما بينهم، بل على العكس من ذلك، وبكل الصور، حاولت ابعاد هذه المشاعر وقمعها.

سوف يستشهد سانتيان بالتجارب الثورية لروسيا، ليطلب من التحررين ان يكونوا أكثر واقعية . انه يأخذ عليهم تلقيهم إما بريبة، إما بتعجرف ، دروس الواقع الأكثر جدة. انه لمن المستغرب أن تقودنا ثورة، وبصورة مباشرة، الى تحقيق مثالنا الشيوعي التحرري. تستجيب قاعدة«لكل فرد ناتج عمله» أفضل من الشيوعية لمتطلبات الواقع في الحقبة الأولى من المرحلة الثورية، حيث تكون الحياة الإقتصادية مختلّة، حيث يسود العوز، وحيث يحتل التموين[تموين الحاجات الأساسية] المهمة الأولية. ان الأشكال الإقتصادية التي سيحاولُ تطبيقها، تكونُ، في أحسن الأحوال، تطوراً تدريجياً نحو الشيوعية. اما وضع كائنات بشرية في قفص وبشراسة، وأسرُهما في أشكال جامدة من الحياة الإجتماعية، ان لفي هذا موقفاً تسلطياً يعيق التطور. ان التعاضدية، والتجميعية والشيوعية ليست سوى وسائل مختلفة للوصول الى الهدف ذاته. ثم يعود سانتيان الى التجريبية[1] الحكيمة التي ينصح بها برودون وباكونين، ليطالب، بما يخص الثورة الإسبانية الآتية ، بالتجربة الحرة:«في كل محلة، في كل وَسَط، سوف يتم تقرير درجة الشيوعية، أو التجميعية أو التعاضدية التي يمكن الوصول اليها».

في الواقع، وكما سنرى ذلك لاحقاً، سوف تُبرزُ تجربة الجماعات (أو التجميعات) /collectivités/ الاسبانية لعام ١٩٣٦ صعوبات التطبيق المبكر للشيوعية الكاملة.

(١) التجريبية /empirisme/ هي المفهوم الفلسفي الذي يرى ان المعرفة ترتكز على التجربة وحدها ، وكل ما عدا ذلك هو تحديدات او افتراضات اعتباطية.(م)

ويحدد برودون البلدة المستقلة بدقة نسبية . انها في جوهرها « كائن سيد». بهذه الصفة ، لها « الحق في ان تحكم ذاتها بذاتها، ان تدير شؤونها، ان تفرض الرسوم، ان تتصرف بملكياتها وبمداخيلها، أن تنشيء المدارس لناشئتها وان تُعين الأساتذة، الخ» . «هاكم ما أسميه بلدة، وهذه هي الحياة الجماعية، الحياة السياسية(...) . انها ترفض كل إعاقة، ولا تعرف حدوداً إلا حدود ذاتها؛ كل إكراه من الخارج، هو مكروه منها وقاتل».

ومثلما يرى برودون ، كما رأينا ذلك سابقاً، ان الإدارة الذاتية لا تتوافق مع وجود دولة تسلطية، كذلك فإن البلدة[بالمفهوم البرودوني] لا تتعايش مع سلطة ممركزة من أعلى الى أسفل. لا يوجد حل وسطي: إما تكون البلدة سيدةً، إما تكون فرعاً تابعاً؛ إما تكون كل شيء، إما لا شيء. أعطوها [أي للبلدة] ما شئتم؛ «ما إن تخرج عن نطاق حقها الخاص، ما إن تقرَّ بقانون أعلى وما إن تُعتبر المجموعة(...) الكبرى، التي تنتمي اليها ، في مرتبة أعلى(...)، سوف تقع حتمياً في تناقض معها في يوم ما، وسيبدأ الصراع. والحال انه عندما يقع الصراع، المنطق والقوة يريدان ان تنتصر السلطة المركزية وذلك دون اي نقاش،ولا حكم، ولا مفاوضة، اذ ان الجدال بين الأعلى رتبةً والتابع هو جدال غير مقبول، مشين، مناف للعقل».

يدخلُ باكونين وبشكل اكثر منطقية من برودون البلدة في تنظيم مجتمع الغد . يجب ان تكون التشاركيات العمالية الإنتاجية متحالفة بحرية ضمن البلدات؛ والبلدات بدورها، تتفدرل[تتحد] بينها. «ان الحياة والعمل العفويين، واللذين اوقفهما خلال قرون عملُ وابتلاع الدولة الهائل ، سوف يُعادان الى البلدات بعد تنحي الدولة ».

ما ستكون العلاقات بين البلدات والنقابية العمالية؟ لا تتردد منطقة كورتولاري /Courteraly/، وهي من الفدرالية الجوراسية[1]، عن الإجابة في العام ١٨٨٠:« ان جهاز هذه الحياة المحلية سيكون فدرالية الأجسام المهنية وهذه الفدرالية المحلية هي التي ستشكل البلدة المستقبلية». والحال ان محرري هذا النص يحكمهم بعض التردد ، ويطرحون السؤال:«هل ستصوغ عَقْدَ البلدة جمعية عامة مكوّنة من كل السكان، أم ممثلون عن الأجسام المهنية(...)؟» ثم يخلصون الى القول انه يمكن تصور[تطبيق]

(١) الجورا: Jura، منطقة جبلية بين فرنسا ، المانيا وسويسرا.والفدرالية الجوراسية هي فرع من الأممية [الأولى] في سويسرا الرومانديةوالتي اعتنقت افكار باكونين .(م)

هذين النمطين. الأفضلية للبلدة أم للنقابة؟ تبعاً لهذين الخيارين سيتم الإنقسامُ ، لاحقاً، خاصة في روسيا وإسبانيا، بين« التحررين ـ الشيوعيين» من ناحية،و«التحررين ـ النقابيين» من ناحية ثانية.

بنظر باكونين، البلدة هي الأداة ، ولا بديل عنها، لتملك أدوات العمل لصالح الإدارة الذاتية. وكتعويض عن الأموال المصادرة، فالبلدة هي التي تقدِّم، في المرحلة الأولى من إعادة التنظيم الإجتماعي، ما هو ضروري حصراً لجميع الأفراد«منزوعي الملكية». وهو يصف بشيء من الدقة تنظيمها الداخلي: يديرها مجلس، مكوَّن من مفوضين منتخبين، مكلفين بتفويضات جبرية/mandats impératifs/، مسؤولين دوما، ومهماتهم قابلة للفسخ دوماً. يمكن للمجلس البلدي ان يختار من بين أعضائه لجاناً تنفيذية لكل فرع من الإدارة الثورية للبلدة . ان من حسنات هذا التوزيع للمسؤوليات على عدة رؤوس انه يُشرِكُ أكبر عدد ممكن من العناصر القاعدية في الإدارة. وهذا التوزيع يختزل مساوىء النمط التمثيلي حيث تمسك فئة صغيرة من المنتجين بكل المهام، فيما يبقى دور الناس مهمشاً الى هذا الحد أو ذاك ضمن جمعيات عمومية لا تُعقد إلا نادراً. وقد فهم باكونين غرائزياً ان المجالس المنتخبة يجب أن تكون جمعيات«عمالية»، تشريعية وتنفيذية في آن،« ديمقراطية دون المنظومة البرلمانية »، كما سيقول لينين لاحقاً، في أحد لحظاته التحررية. وبدورها توضح منطقة كورتورالي هذا المفهوم:« كي لا نقع من جديد في ضياع الإدارات المركزية والبيرقراطية، فنحن نعتقد ان المصالح العامة للبلدة لا يجب ان تديرها ادارة محلية واحدة ووحيدة، بل عدة لجان خاصة لكل فرع من النشاط[فرع مهني](...). تنزع هذه الطريقة عن الإدارات الصفة الحكومية».

ان التخصص التقني هو مفهوم خصبٌ ؛ فيما يجب تجنُّب « البرلمانية البلدية». في معرض انتقاده للكومونة الباريسية لعام ١٨٧١، يوبخ كروبوتكين الشعب «لتطبيقه مرة إضافية، ضمن الكومونة، النمط التمثيلي»، «ولتنازله عن مبادرته الخاصة ليُقدِّمها لحفنة من الأشخاص المنتخبين، بالصدفة، الى هذا الحد أو ذاك»، كما يعبر عن حزنه لرؤية بعض الإصلاحيين« يحاولون الابقاء، مهما كلف الثمن، على حكومة توكيلية [بالتوكيل]». بحسب كروبوتكين، أكل الدهروشرب على النظام التمثيلي. لقد مثَّل هذا النظام سيطرة البورجوازية المنظّمة ويجب أن يختفي معها.«يجب ان نبحث عن نمط

للأرباح، مقرّر بحرية بين العمال الشركاء والمسؤولين المشتركين. ولولا كان الأمر كذلك لما كان للإدارة الذاتية اي معنى، كما يلاحظ ذلك ، بيار هوبمان /Pierre Haubtman/ ، آخر المفسرين البرودونيين، في اطروحة لم تنشر بعد.

ان مدرسة كروبوتكين والآخرين تأخذ على تعاضدية برودون وتجميعية باكونين، الأكثر انسجاماً، انهما لم تحددا الشكل الذي يجب ان يتخذه تعويض العمل، في النظام الإشتراكي. لكن هؤلاء الرقابيين نسوا، كما يبدو ، ان مؤسسي التحررية كانا يجهدان لعدم حبس المجتمع، مسبقاً، في إطار جامد. كانا يريدان، في هذا المجال، ترك اكبر حرية ممكنة لتشاركيات الإدارة الذاتية. ان تبرير هذه الليونة، هذا الرفض للحلول المستعجلة، سوف يقدمه « الشيوعيون التحرريون» انفسهم، عندما سيشيرون الى ان العمل في النظام المثالي الذي يطمحون اليه«سينتجُ أكثر بكثير من حاجة الجميع»: حينما يبدأ عصر الوفرة، وفقط في هذه الحالة، يمكن ان تحلَّ القواعد«الشيوعية» فعلاً محلَّ القواعد « البورجوازية». ولكن ليس قبل ذلك. يوافق مالاتستا[1] /Malatesta/، في صياغته، عام ١٨٨٤، لبرنامج أممية تحررية كانت لا تزال مغلَّفةً ببعض من الغموض، يوافق على أن الشيوعية غير قابلة للتحقيق مباشرة إلا في بعض القطاعات الضيقة جداً ، وأما بالنسبة «للباقي»، ينبغي القبول بالتجميعية،«بصورة مؤقتة» [2].« لكي تكون الشيوعية قابلة للتحقيق، فهي بحاجة لتطور أخلاقي كبير لأعضاء المجتمع ، لشعور تضامني مرتفع وعميق، لا تكفي الروح الثورية لإنتاجه، لا سيما وان الشروط المادية لتطور كهذا لا تزال ناقصة في البداية».

عشية الثورة الإسبانية لعام ١٩٣٦، حيث ستجابه التحررية قساوة الواقع، سوف يبرهن دييغو أباد دوسانتيان/Diego Abad de Santillan/، بالعبارات ذاتها تقريباً ،

---

(١) مالاتستا/Errico Malatesta/، ثوري تحرري ايطالي (١٨٥٣ ـ ١٩٣٢). من الاتجاه الباكونيني في الأممية الأولى ، دافع عن الشيوعية التحررية وأيّد مواقف كروبوتكين.(م)

(٢) تجدر الملاحظة هنا الى ان الفارق بين هذين النمطين وبإيجاز هو ان في الشيوعية يسود مبدأ« لكل حسب حاجته» الذي يحتاج الى درجة عالية جداً من الوعي اما في التجميعية/collectivisme/، وهي مرحلة انتقالية،تدفع فيها اجور العمال تبعاً لعمل وانتاج كل عامل.(م)

الذي يرفع الاسعار (...). ألغوا المضاربة (...) فيتوقف المجتمع ، وتُنتزَع منه قوته المحركة، كساعة تعطل زنبركها».

بالتأكيد لا يجهل برودون مساوىء المضاربة ، فهو على العكس من ذلك يصفها بوفرة في كتابه عن الإقتصاد السياسي. انه يعرف ان المضاربة هي مصدر لا مساواة. يُقرّ بأن « في المضاربة ، الانتصار هو لصالح الأكبر». ما دامت «فوضوية»، ولا تمارس الا لصالح مصالح خاصة، تولّدُ المضاربة بالضرورة الحرب الأهلية وفي نهاية الأمر الأوليغارشية. «ان المضاربة تقتُلُ المضاربة».

ولكن بنظر برودون أيضاً، غياب المضاربة ليس أقلَّ فساداً، ولتأكيد ذلك يعطي مثال ادارة التنباك. ان هذا الإحتكار، وبفعل بعده عن المضاربة، هو مصلحة جد مكلفة ، وانتاجيته غير كافية. وإذا كانت جميع الصناعات خاضعة لنظام كهذا، فإن الوطن لا يعود بإمكانه موازنة مداخيله ومصاريفه.

بيد أن المضاربة التي يحلُم بها برودون ليست مضاربة الاقتصاد الرأسمالي المتروكة لحالها، بل مضاربة يقودها مبدأ أعلى يجعلها «إجتماعية» ، هي مضاربة تعمل على قاعدة تبادل صادق، في ذهنية تعاونية، مضاربة تحافظ على المبادرة الفردية وفي الوقت نفسه تجرف بالثروات باتجاه الجماعة ، فيما اليوم يبعد التملك الرأسمالي هذه الثروات عن الناس.

حتماً، في هذا المفهوم قسط من الطوباوية. ان المضاربة واقتصاد السوق ينتجان حتمياً اللامساواة والاستغلال، حتى ولوكان الانطلاق من وضع مساواة كاملة. لا يمكن ان تتعايش المضاربة واقتصاد السوق مع الإدارة الذاتية العمالية إلا بصفة مؤقتة، وعملاً بقاعدة الأقل سوءاً، وذلك بانتظار ان:

١° تنمو عند الإداريين الذاتيين ذهنية «التبادل الصادق»، كما يقول برودون؛

٢° وان ينتقل المجتمع ، خاصة، من مرحلة العوز الى مرحلة الوفرة، حيث تفقد المضاربة سبب وجودها.

ولكن في هذه الفترة الإنتقالية، يُفَضَّلُ ان تكون المضاربة مقتصرة على المواد الإستهلاكية، كما هي الحال في يوغوسلافيا اليوم، حيث، على الأقل، تدافع عن مصالح المستهلك.

تتصدى مدرسة كروبوتكين وإتجاهات أخرى لهذا الإقتصاد الجماعي من النمط

الفردية سوى «الأشياء التي تخدم فعلياً الاستخدام الشخصي».

طالما لا تزال الثورة الإجتماعية غير منجزة فأن باكونين، ورغم قناعته بأن من حسنات التعاونيات تعويد العمال على تنظيم انفسهم، وقيادة أعمالهم بأنفسهم ، وخلق البراعم الأولى لنشاط عمالي جماعي، فهو يعتبر ان هذه الجزيرات وضمن المجتمع الرأسمالي لا تتمتع إلا بفعالية محدودة ويحثُّ العمال على « الاهتمام بالإضرابات أكثر من اهتمامهم بالتعاونيات».

النقابية العمالية

يُعظّم باكونين دور النقابات، «التنظيم الطبيعي للجماهير»، « الوسيلة الحربية الوحيدة الفعّالة»، التي يمكن ان يستخدمها العمال ضد البورجوازية. يعتمد باكونين على الحركة العمالية أكثر بكثير مما يعتمد على الأيديولوجيين[المنظّرين]، لإعطاء الطبقة العمالية وعياً كاملاً لما تريده، لتوليد فكر إشتراكي عندها يتوافق مع غريزتها، وأيضاً لتنظيم قوى البروليتاريا خارج الراديكالية البورجوازية . ان المستقبل بنظر باكونين هو للفدرالية الوطنية والدولية التي تضم مختلف الأجسام المهنية.

لم تُذكَر مسألة النقابية العمالية بصراحة في المؤتمرات الأولى للأممية الشيوعية الأولى. ابتداء من مؤتمر بال/Bâle/[1]، عام ١٨٦٩، وبتأثير من التحرريين، سوف تنتقل هذه المسألة الى الحيز الأول: سوف تشكل النقابات بعد إلغاء العمل المأجور، نواة إدارة المستقبل؛ وستحل محل الحكومة المجالس المهنية.

لاحقاً ، في العام ١٨٧٦، أدخل جايمس غيوم/James Guillaume/، وهو من اتباع باكونين، النقابية العمالية في الإدارة الذاتية، في سياق عرضه لأفكاره حول التنظيم الإجتماعي. انه يطالب بتكوين فدراليات مهنية في كل فرع عمل، تتحد فيما بينها« لا لحماية الأجور بوجه جشع أرباب العمل (...) بل لكي تضمن للجميع استخدام أدوات العمل التي تمتلكها احدى المجموعات، والتي ستصبح تبعاً لعقد متبادل الملكية

(١) /Bâle/ : مدينة سويسرية ، على نهر الرين .(م)

الجماعية للفدرالية المهنية كلها». سوف تقوم هذه الفدراليات بدور مخطِّط، تبعاً للآفاق والأهداف التي رسمها باكونين.

هكذا تمَّ تصحيح أحد أخطاء الإدارة الذاتية ، كما رسم برودون خطوطها الأولى. وبالفعل فإن ماكان ناقصاً هو ذلك الرابط الذي يوحّد تشاركيات الإنتاج المختلفة ويمنعها من ادارة شؤونها بذهنية أنانية، وتحزبية ضيقة، وتجاهل للمصلحة العامة وللمؤسسات الإدارية الذاتية الأخرى . ان النقابية العمالية تكمل هذا البناء: انها تمفصل الإدارة الذاتية [تربط عناصرها بعضها بالبعض الآخر]. انها أداة التخطيط وأداة وحدة الانتاج(فيما أصبحت النقابية المنحطة حزام النقل والوصل بين أرباب العمل والأجراء).

البَلْدات

Les communes

في القسم الأول من عمله [السياسي، النظري]، لم يهتم برودون إلا بالتنظيم الاقتصادي. كانت تأخذه الريبة من كل ما هو«سياسي»، ما جعله يهمل مشكلة الإدارة الأقليمية. هو يكتفي بالتأكيد على أن العمال يجب ان يحلّوا محل الدولة، ان يصبحوا أنفُسهم الدولة ، ولكنه لا يحدد بأي أشكال.

في السنوات الأخيرة من حياته بدأت تشغُله المشكلة«السياسية» التي راح يقاربها بطريقة تحررية، أي من تحت الى فوق. يشكل البشر فيما بينهم، على المستوى المحلي، ما يسميه مجموعة طبيعية« تتشكل في مدينة أو تنظيم سياسي، مؤكدة ذاتها عبر وحدتها، استقلالها، حياتها او حركتها الخاصة واستقلالها». «كما يمكن ان يكون لمجموعات متماثلة، بعيدة الواحدة عن الأخرى ، مصالح مشتركة؛ ونتصوّر تماماً هنا ان هذه المجموعات تتفق بينها، تتشارك بينها وتشكل مجموعة عليا، بفضل هذه الضمان المتبادل». ولكن شبح الدولة المكروهة لا يزال ينقَضُّ على المفكّر التحرري: أبداً ، نقول أبداً ، لا يجب ان« تنحني المجموعات المحلية في اتحادها لضمان مصالحها وتطوير ثرواتها، وبنوع من التضحية بالذات ، أمام هذا المولوخ[1] الجديد».

(١) المولوخ : Moloch ، حيوان مغطى بالشوك، صورة مجازية للدولة.

المضاربات

من بين القواعد الموروثة من الاقتصاد البورجوازي، ثمة واحدة منها يثير بقاؤها في الاقتصاد الجماعي أو التسييري الذاتي مشاكل معقدة، وهي مسألة المضاربة. انها بنظر برودون« التعبير عن العفوية الإجتماعية»، ضمانة«حرية» التشاركيات. علاوة على هذا[وبنظر برودون دوماً] ، سوف تشكل المضاربة، ولفترة طويلة، محركاً فريداً من نوعه، بدونه يحل« ارتخاء كبير» محل نشاط وحدة الصناعة. ثم يوضح:« حيال المجتمع، تلتزم المؤسسة العمالية بتقديم المنتوجات والخدمات المطلوبة منها بالسعر الأقرب لسعر الكلفة(...). وفي هذا الاتجاه، تمتنع المؤسسة العمالية عن إقامة اي تحالف [احتكاري][1]، تخضع لقانون المضاربة، وتضع وثائقها ودفاترها تحت تصرف المجتمع الذي يحتفظ حيالها بقدرته على حلها، تبعاً لحقه الرقابي. ان المضاربة والتشاركية تستندان الواحدة على الأخرى (...). ان الخطأ الأفدح الذي ارتكبته الاشتراكية هو اعتبارها ان المضاربة مهدمة للمجتمع. لا ينبغي ابداً (...) القضاء على المضاربة(...). ينبغي ايجاد توازنها ، لا بل شرطتها»[2] .

لقد أثار تعلق برودون بمبدأ المضاربة سخرية لويس بلان:«اننا لا نفهم هؤلاء الذين تخيلوا لا ندري اي جمع غريب بين مبدأين متناقضين. تطعيمُ التشاركية على المضاربة، لهو فكرة حقيرة: كمن يَضع خُنافَى محلَّ خصْيان. يريد لويس بلان«الوصول الى سعر موحَّد»، تحدده الدولة، ومنع كل مضاربة بين محارف الصناعة ذاتها. يجيبُهُ برودون ان السعر«لا تنظمه الا المضاربة ، اي قدرة المستهلك(...) على الاستغناء عن خدمات

(١) هذان «القوسان» هما من وضع برودون.(م)

(٢)يستخدم برودون عبارة police بالمعنى المجازي طبعاً، في معرض تشبيهه دور المضاربة بدور الشرطة .(م)

البرودوني، المبني على مبدأ الصراع، حيث توجد بين المتنافسين مساواة عند نقطة الانطلاق ليرتموا فيما بعد في أحضان معركة تُنتجُ حتماً غالبين ومغلوبين، حيث يتُمُّ تبادل المنتوجات حسب مبدأ العرض والطلب، مما يعني« الوقوع في قلب المنافسة، في قلب العالم البورجوازي»: تشبه هذه اللغة كثيراً ما يقوله اليوم، ضد التجربة اليوغسلافية، بعض مهاجميها من العالم الشيوعي. هم يعتقدون ان عليهم ان يعبئوا ضد الادارة الذاتية بكاملها العداء الذي يكنُّونه لإقتصاد السوق التنافسي: وكأن هذين المفهومين هما ، في جوهرهما والى الأبد ، غير قابلين للإنفصال الواحد عن الآخر.

وحدة وتخطيط

في أي حال ، يرى برودون أن الإدارة التي تقوم بها التشاركيات العمالية لا يمكن ان تكون إلا موحّدة. فهو يشدّد كثيراً على « حاجة المركزة والوحدة». يطرح السؤال: « هل تُعبّرُ المؤسسات العمالية لاستثمار الصناعات الكبرى عن الوحدة؟». «ان ما نضعه محل المركزةالسياسية هو المركزة الاقتصادية». بيد انه يهابُ التخطيط التسلطي(ولذا يُفَضّلُ عليه، وبصورة عفوية ، منافسة ذات محرك تضامني). لكن التحررية [الأنرشية] ومنذ هذا الحين راحت تدافع عن تخطيط ديمقراطي وتحرّري، تُقيمُهُ من تحت الى فوق فدرالية المؤسسات المسيّرة ذاتياً .

يلمح باكونين أبعاد التخطيط على المستوى العالمي، التي تفتح الإدارة الذاتية آفاقها. «ان التشاركيات التعاونية العمالية هي واقعة جديدة في التاريخ؛ نحن نشهد اليوم ولادتها، ويمكننا، منذ الآن، ان نلمح فقط (ولا نقول ان نتأكد) النمو الهائل الذي ستأخذه بدون شك، والشروط السياسية والاجتماعية الجديدة والتي ستنبثقُ عنها في المستقبل. من الممكن جداً ان تُعطي هذه التشاركيات التعاونية، وبعد تجاوزها لحدود البلدات والمناطق وحتى الدول الحالية، تكويناً جديداً للمجتمع الإنساني كله، فيصبح مكوّناً[منقسماً] لا من أوطان ، بل من مجموعات صناعية». هكذا، سوف تشكّلُ« فدرالية اقتصادية هائلة ، مع جمعية عليا على قمتها». وعلى ضوء «معطيات عديدة، دقيقة ومفصّلة، على ضوء إحصائيات عالمية»، سوف تنطلق هذه التشاركيات من

العرض والطلب لتقود، وتحدّد وتوزّع بين مختلف البلدان إنتاج الصناعة العالمية، كما يستحيل بعد الآن حدوث أزمات تجارية أو صناعية، وركود مفروض ، وكوارث، بحيث لن تضيع بعد الآن الجهود والرساميل.

تشريك كامل (١) ؟

ان المفهوم البرودوني للإدارة التي تقودها التشاركيات العمالية كان يشوبه التباس. لم يكن من الواضح دوماً اذا كانت المجموعات التسييرية الذاتية ستبقى في منافسة مع مؤسسات رأسمالية، أي ، كما وصف بعضهم نظام الجزائر، ان يتعايش القطاع الإشتراكي مع قطاع خاص، او على العكس، اذا ماكان سيتم تشريك[جعله اشتراكياً] مجمل الإنتاج وإخضاعه للإدارة الذاتية.

باكونين هو تجميعي/collectiviste/ منطقي مع ذاته. فهو يرى بوضوح مخاطر تعايش كهذا بين القطاعين. فالعمال، وإن تشاركوا، لا يسعهم تشكيل رساميل قادرة على مواجهة الرساميل البورجوازية الكبرى. من ناحية ثانية، ثمة خطورة محدقة تكمن في إحتمال انبثاق « طبقة جديدة من مستغلي عمل البروليتاريا» ، من ضمن التشاركيات العمالية نفسها، نتيجة عدوى المحيط الرأسمالي. ان الإدارة الذاتية تحتوي بذاتها على جميع رشيمات التحرر الاقتصادي للجماهير العمالية، ولكنها لا تستطيع ان تنمي فعلياً جميع هذه الرشيمات إلا عندما« تصبح الرساميل والمؤسسات الصناعية، والمواد الأولية وأدوات الإنتاج (...) الملكيةَ الجماعية للتشاركيات العمالية المنتجة، الصناعية ، والزراعية، المنظمة بحرية والمفدرلة [٢] فيما بينها».«لايمكن ان يحصل التحول الإجتماعي بصورة جذرية ونهائية إلا بوسائل فاعلة في مجمل المجتمع»، أي بثورة إجتماعية تحول الملكية الفردية الى مكلية جماعية. في تنظيم اجتماعي كهذا، يصبح العمال جماعياً رأسماليهم الخاصين، أرباب عملهم الخاصين. ولا يُتركُ للملكية

(1) socialisation intégrale (م)

(٢) اي الموحدة فدرالياً ، المتآلفة فدرالياً. (م)